

اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي تنظم "أسبوع حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي واحترام الحياة الخاصة" على المستوى الترابي

الرباط في 08 يناير 2025،

تحتفي مختلف هيئات حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي عبر العالم، يوم 28 يناير من كل سنة، باليوم العالمي لحماية المعطيات والحياة الخاصة (Data Privacy Day). ويهدف هذا اليوم إلى تعزيز ثقافة حماية الحياة الخاصة والمعطيات ذات الطابع الشخصي.

وبهذه المناسبة، وتزامنا مع مرور خمسة عشر سنة على دخول حيز التنفيذ لقانون رقم 09.08، تنظم اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي (CNDP) من 27 إلى 31 يناير 2025 أسبوع حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي واحترام الحياة الخاصة، وذلك على المستوى الترابي.

وفي هذا الصدد، يُرتقب تنظيم مجموعة من الأنشطة والندوات، من أجل تسليط الضوء على حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي وتوضيح أهميتها بالنسبة للمواطنين سواء على مستوى الحياة اليومية أو فيما يخص الجانب الاقتصادي مع:

- المؤسسات الدستورية: حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي والقيم الدستورية؛
 - هيئة المحاماة: حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي في خدمة الاستثمار؛
 - الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي: حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي في خدمة نظام التأمين الإجباري عن المرض؛
 - الأطباء: المبادئ الرئيسية لحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي في قطاع الصحة.
- كما سيتم تنظيم ندوات بالتوازي بمختلف جهات المملكة:
- جمعيات المجتمع المدني: حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي، الحقوق والواجبات؛
 - ندوة لفائدة الشباب: تقديم منصة "كون على بال" "Koun3lbal" لحماية الحياة الخاصة الرقمية للأطفال والمراهقين؛
 - المحامون: حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي في خدمة المواطنين؛
 - المرصد المغربي لمكافحة التشهير والابتزاز: حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي في مواجهة التشهير وانتهاك الحياة الخاصة في الصحافة؛
 - الأطباء والصيدالدة وغيرهم من الفاعلين على مستوى القطاع الصحي.
- كما سيعرف هذا الأسبوع تنظيم مداخلات أخرى حول حماية الهوية الرقمية، المعطيات الجينومية، المعطيات العصبية (les neurologiques données)، أنترنت الأشياء (IOT)، التزييف العميق (Deepfakes).

بخصوص اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي

ينص الفصل 24 من الدستور المغربي على حماية الحياة الخاصة: "لكل شخص الحق في حماية حياته الخاصة"

أحدثت اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي بمقتضى الظهير الشريف رقم 1.09.15 الصادر في 22 من صفر 1430 (18 فبراير 2009) بتنفيذ القانون رقم 09-08 المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي (جريدة رسمية عدد 5714 بتاريخ 05 مارس 2009).